العلاقات العراقية- البحرينية بعد ٢٠٠٣

أ.د. مفيد كاصد الزيدي (*)

المقدمة

كان الغـزو الأميركي للعـراق عام ٢٠٠٣ هو الإطار الذي حدّد مسـتقبل العلاقـات العراقية- الخليجية ؛ إذ واجه العراق العديد من التحديات الداخليـة، فضلاً عن العلاقـات الخارجية التي سـعى لتحسـينها، ولاسـيما مـع دول مجلـس التعاون الخليجـي في ضوء مواجهته للإرهاب وحالـة عـدم الاسـتقرار الداخلـي . ويهـدف البحـث للتعرف على طبيعة العلاقات العراقية- البحرينيـة ما بعد ٢٠٠٣ إثر مشـكلات عدة مـرّت بهـا العلاقات منذ سـقوط نظـام صدام حسـين عام ٢٠٠٣ ، وربمـا قبلها حيث الغزو العراقي للكويت فـي عام ١٩٩٠ ، مع التركيز علـى التطورات بعـد عـام ٢٠١٤ ، ومحاولة التوصل الى استنتاجات ورؤى مستقبلية لتطور هذه العلاقات .

وإن الإشـكالية التي يطرحها البحث، تكمن في تسـاؤل رئيسـي بشـأن واقع وأبعـاد العلاقات العراقية- البحرينية بعد عام ٢٠٠٣ ومستقبلها، وتنبثق عنه تساؤلات فرعية تتضمن مايأتي :

١- ماهو واقع العلاقات العراقية- البحرينية بعد عام ٢٠٠٣.

٢- ماهـو التأثيـر الإيرانـي علـى العلاقـات بيـن العـراق ودول مجلس التعـاون، والعراق والبحرين خاصةً.

٣- مـا طبيعـة التطور في العلاقـات العراقية- البحرينية بعد عام ٢٠١٤ في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية ،وما هو مستقبلها.

وتكمـن أهمية البحث، في محاولة التعرف على مسـتقبل العلاقات العراقية- البحرينية بعد عام ٢٠٠٣ ، نتيجـة إدراك صانع القـرار العراقي لأهميـة علاقاتـه مع المحيـط الخليجي في ظل التحديات التي وواجهها العراق .

ويطرح البحث فرضية، تقوم على أنّ العلاقات العراقية- البحرينية الايجابية تسـهم بشـكل أو بآخر في تحقيق الاسـتقرار للعـراق ،ويصّب في اطار التحسّـن والنمو فـي علاقات العراق – الخليجيـة عامـةً، ومحاولـة تحجيم الصراع

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد
mufeed2003@hotmail.com

الإقليمي من جهة، والمحافظة على وحدة العراق وسيادته كدولة مهمة في النظام الإقليمي من جهة أخرى .

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد ٢٠٠٣ hotmail.@mufeed com

وتقوم هيكلية البحث على مباحث عدة هي، اشكالية الحالة البحرينية، والعلاقات العراقية- البحرينية بعد عام ٢٠٠٣ ، والمؤثر الإيراني في العلاقات العراقية- البحرينية، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العلاقات العراقية- البحرينية، و نمو وتطور العلاقات العراقية- البحرينية بعد عام ٢٠١٤ ، ، والتطبيع البحريني- الاسرائيلي، ثم مجيء حكومة مصطفى الكاظمي وتطور العلاقات مع دول الخليج، والمصالحة الخليجية ٢٠٢١ وانعكاساتها على العراق، وأخيراً مستقبل العلاقات العراقية- البحرينية.

أولاً: إشكالية الحالة البحرينية

لابد قبل الحديث عن العلاقات العراقية -البحرينية من محاولة فهم إشكالية الحالة البحرينية،التي استمرت منذ عقود سابقة وحتى الوقت الراهن، بهدف معرفة موقف العراق من الأوضاع الداخلية في البحرين، وبالتالي انعكاساتها على العلاقات بين البلدين.

ومن الناحية الجغرافية، وتقع في وسط دول الخليج العربي وعلى بعد (١٥) ميلاً عن الساحل الشرقي للسعودية، و(١٥٠) ميلاً عن الساحل الإيراني، و(١٨) ميلاً عن الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر، وتبلغ مساحتها ٢٦ ١,٧٢ ميلاً مربعاً، وعدد الجزر فيها (٣٠) جزيرةً معظمها جزر صغيرة المساحة وغير مأهولة سكانياً وعمرانياً، وهي تعدّ من «الدول الصغيرة» . وتعرف البحرين بمكانتها التاريخية، وتمتد إلى حضارة ديلمون العريقة، وهي تمتلك تجربة اصلاحية وسياسية، ولها موقع إستراتيجي مهم كطريق للمواصلات بين أوروبا والهند، وتحولت الى قاعدة عسكرية بريطانية قبيل الحرب العالمية الثانية، ثم حصلت على استقلالها في عام ١٩٧١، وتحولت بعد ذلك إلى مركز للإستثمارات المالية والتجارية ، ويعود اكتشاف النفط فيها الى عام ١٩٣١ ، وهو الأولى في المنطقة بالاستكشاف بحيث شكّل نقطة تحول في البلاد، ورغم ذلك فإن المخزون النفطي فيها قليل نسبياً بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى، ويبلغ انتاجها بين ٢٠٠-٣٠٠ الف برميل نفط يومياً في السنوات الأخيرة، ويعتمد اقتصادها على النفط بشكل شبه كامل .[1] ينظر عن جغرافية البحرين الخريطة أدناه .

(1) **خريطة البحرين جغرافية***

* المصـدر: أطلـس العراق والوطـن العربي والعالم، دار الشروق، بيروت،(د.ت) .

وتولى الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة (٢٠٠٠- حتـى الآن) مقاليـد الحكـم فـي البحريـن خلفا لوالـده في عـام ٢٠٠٠، وبدء خطـوات عملية باتجاه التحولات الديمقراطية واقرار الدسـتور (الميثـاق الوطنـي) ، والانفتاح علـى مختلف القـوى الوطنية والمعارضـة، وتوثيق علاقات بلاده مـع حلفاءه في مجلس التعـاون الخليجي ولاسـيما المملكـة العربيـة السـعودية، ومـع الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب بريطانيا إلا أنّ البحريـن شـهدت حالـة مـن الصراع السياسـي بقيت قائمة ، بفعل محركات وفواعل داخليـة، ومؤثرات ودوافـع خارجية، وتبعتها حركـة التغييـر التـي عرفتها عدد مـن الدول العربية ، إذ بقيت البحرين مملكة غير مستقرة، تفاقمت مع ماشهدته المنطقة بعد احداث «الربيع العربـي» عـام ٢٠١١، وكانت أحد سـاحاتها البحرين ، ويرى الدكتور علي محمد فخرو، إن التجربـة البحرينية لها خبرة طويلة في النضال السياسي السلمي، وتلاحم وطني شبه كامل بين مكوّنـات المجتمع، الأمر الـذي جعل المطالب وطنيـة دومـاً بعيداً عـن الانقسـامات الطائفية والمذهبية ، انخرط فيها العمال والتجّار ورجال الدين والنسـاء والطلاب وغيرهم ، ولا شك إن الحراك الشـعبي الذي أنطلق في شباط ٢٠١١، كان فـي حجمه ومطالبه حصيلـة ما حدث في تونس ومصر في «الربيع العربي».[٢]

ثانياً: العلاقات العراقية- البحرينية بعد ٢٠٠٣

وقفت البحريـن ودول مجلس التعاون الخليجي إلـى جانـب العـراق فـي حربـه مـع إيـران بيـن(١٩٨٠-١٩٨٨) علـى الصعد السياسـية والمالية والإعلامية، وبعد إنتهاء الحرب خرج العراق في محاولة منه في أن يؤدي دوراً أكبر علـى الصعيـد الإقليمي، وأقترح إنشـاء تجمع عربـي يضم (العراق ومصر والأردن)، حمل تسـمية (مجلـس التعـاون العربي) في شـباط عـام ١٩٨٩ ،والذي أثـار مخاوف دول مجلس التعـاون التـي شـعرت بأنها فـي حالة حصار بإنشـاء هذا المجلس ، فوقّعـت المملكة العربية السـعودية معاهـدة عدم إعتـداء مـع العراق، كدليـل على قلقها من تنامي طموحاته، وجاءت المعاهـدة لتأكيـد: "عـدم التدخل في الشـؤون الداخلية وعدم استخدام القوة بين البلدين".[٣]

ولكـن أدى الغـزو العراقي للكويـت في ٢ آب ١٩٩٠ إلى إنشـاء الولايات المتحدة الأمريكية تحالف دولـي لمواجهته، واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وتم إخراج القوات العراقية مـن الكويـت ، وحدثت حالة عـدم توازن في العلاقات العربية – العربية، وأصيبت علاقات العراق مع دول مجلس التعاون بالتدهور، وشعر الخليجيون بالقلق من الغزو والتخوف من تنامي نفوذ العراق . وكان الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ مرحلةً جديـدة في علاقات العراق بـدول الخليج، إذ رحّبت الكويت بسـقوط نظام صدام حسـين؛ ولكن بقيـت دول الخليج ومنها البحرين تحاول تقديم حلول غير عسـكرية في مقابل تغييـر نظام الحكم، وعدم تحويل الحرب إلـى إحتلال، وأن لا يتم تقرير مسـتقبل العراق السياسـي بيـد أي طـرف كان، وأن تقوم الأمم المتحـدة بدورها بعـد التغييـر، وتخوفت دول مجلـس التعـاون من مجـيء النظام السياسـي الجديد في العراق ، وبـدء تجربته الديمقراطية فـي ضـوء التعددية السياسـية فيه، خشـيةً من تحول العراق إلى أنّ يكون نموذجاً للديمقراطية

فـي المنطقـة، وتكون لـه مكانتـه الاقليمية في المسـتقبل، وتخوفـت دول مجلـس التعاون من انتشـار الفوضى في المنطقـة مع تراجع الأمن والاستقرار في العراق.[٤]

ويـرى الدكتور محمد الحاج حمود ، إن العراق كان قـد سـلك بعد عـام ٢٠٠٣ سياسـةً تقوم علـى بنـاء علاقات طيبـة مع البحريـن ودول الخليج،ونجـح فـي ذلـك إلـى حـد كبير ؛ولكن بدرجات متفاوتة، واعتمدت السياسـة العراقية نهجاً يقـوم على الابتعاد عن الخلافات مع دول مجلس التعاون وبقية دول العالم، والتي سارت بشـكل ودي قائـم علـى المصالح المشـتركة، وأفتتـح العراق سـفارات له فـي دول المجلس ومنهـا البحريـن، وبـادرت هي الأخـرى بعد سـنوات إلى إعادة فتح سـفارات لهـا في بغداد أيضاً [٥].

إلا أن حالـةً مـن عـدم الاسـتقرار واجهتهـا علاقـات العراق مـع البحرين، بسـبب التوتر نتيجـة أحداث تخص الشـأن العراقي الداخلي، أو الخلافـات الداخلية في البحريـن،أو أزمات اقليمية في سوريا واليمن، أو نتيجة تزايد النفوذ الايراني في العراق، والتي سبّبت عدم التوافق فـي مواقـف العـراق مـع البحرين تجـاه تلك القضايا، والتي انعكسـت على مجمل العلاقات بيـن الطرفين ، على الرغـم من أن البحرين قد قامـت بتعيين في أيلول ٢٠٠٨ أول سـفير لها لـدى العراق منذ عـام ٢٠٠٣ في بـادرة على تحسّـن العلاقات بيـن البلدين، وأصـدر الملك حمد بـن عيسـى آل خليفـة، مرسـوماً بتعيين الدبلوماسـي صلاح علي حسـن المالكي رئيسا للبعثة البحرينية في العراق بلقب سـفير مفوض فوق العادة ، وضغطت إدارة الرئيس الأمريكي جـورج بـوش الإبـن(٢٠٠٠-٢٠٠٨)، علـى الدول العربية من حلفائها على مساعدة الحكومة العراقية بشطب ديونه، وإقامة تمثيل دبلوماسي رفيع المسـتوى معه في تلـك المرحلة[٦] وقام وزيـر الخارجيـة البحرينـي الشـيخ خالـد بن حمـد آل خليفة بزيارة العراق في ١٧ تشـرين الأول ٢٠٠٨ ، وأبـدى رغبـة بلاده في تطوير العلاقات الثنائية مع العراق بما يؤمن المصلحة المشـتركة والمنفعة المتبادلة، واسـتعداد بلاده للمساهمة في رفع قدرات الكوادر الفنية العراقية فـي مختلف المجالات، وإبـداء الدعم للحكومة العراقية، وتطويـر العلاقـات بيـن البلدين في جميـع المجـالات، منهـا المجالات السياسـية والاقتصادية، وقـال: ”نحن متفائلون بأننا نحن والعراق في الطريـق الصحيح،وليس علينا أن نتوقف» ، وسلّم رئيس الوزراء نوري المالكي دعـوة لزيـارة البحرين. من جهته أشـاد وزير الخارجية هوشيار زيباري بالعلاقات العراقية- البحرينيـة، وقال: ”إن هذه الزيـارة مهمة جداً للبلدين“، وكانت الزيارة رسالةً تدل على زيادة الحضور العربي في العراق.[٧]

ثـم واجهت دول مجلس التعـاون، موقفاً حرجاً بعـد أنّ تـم التوصـل إلـى اتفاقية بيـن العراق والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، نصّـت على انسـحاب القوات الأمريكيـة عام ٢٠١١، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات العراقية- الأمريكية كانت صورتها غامضة لدى الخليجيين في تلك المرحلة، وعقـدت دول مجلس التعاون قمةً في الريـاض فـي ١٨ كانون الأول عـام ٢٠١١، أكّـدت في البيـان الختامي تخوفهـا من حدوث فراغ سياسي، أو أمني يتركه الوجود الأمريكي في البلاد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار، واعتقدت إنّ خروج القوات الأمريكية سـيجعل من إيران

دولةً إقليميــةً كبرى في المنطقــة، وتميل الكفة لهــا ممّــا يزيد مــن مســاحة تدخلها في الشــأن العراقي،وبقيت مواقــف البحرين ودول الخليج تؤكد على قضيــة جوهرية كما حصل في بيان القمــة الختامي لقمة مجلس التعاون في (الدورة ٣٤)، التي عقدت بالكويت في ١٠ كانون الأول عــام ٢٠١٣ ،وهي ضرورة الحفاظ على وحدة العــراق وســيادته وســلامته الإقليميــة، وعدم التدخل في شــؤونه الداخليــة، ودعم المصالحة العراقيــة لإنجــاح العمليــة السياســية وتحقيق الأمن والاســتقرار ،ورحّبــت بالتعاون الذي تم بين العراق والأمم المتحــدة في تنفيذ القرارات الأممية الخاصة بغزو الكويت.[٨]

إلا أن العلاقات بين العراق والبحرين، شــهدت أزمةً بعد أن اســتدعت الأخيرة، سفير العراق بالمنامة في كانون الثاني ٢٠١٧ للاحتجاج على تصريحات أدلى بها مســؤولين عراقيين، ندّدوا فيها بإعدام ثلاثة رجال بعد إدانتهم بشــن هجوم بالقنابل عام ٢٠١٤ أســفر عن قتل ثلاثة رجال شرطة، ووصفها نائب الرئيس نوري المالكي، بأنها»جريمة بشــعة»، مــع تصريحات عراقية غيــر رســمية ، فاســتنكرت وزارة الخارجيــة البحرينيــة ذلك ووصفتهــا بأنها: «تعــدّ تدخلاً غيــر مقبول في شــؤون المملكــة البحرين»... وإن عمليــات الإعدام تمت بعــد عملية قضائية مطوّلة ،وشــدّدت على رفضها التام لأي شكل من أشــكال التدخل في قضائها الذي يتمتع بكل معايير الاســتقلالية»، وكانت البحرين اتهمت جماعات عراقية بتقديم تدريب ودعم عســكري للمســلحين الذين شــنوا هجمــات أدت إلى قتل العديــد من رجال الشــرطة ، وســاد البرود في اعلاقات العراقية- البحرينية.[٩]

ويبدو حالــة التوتر بين العــراق والبحرين بعد عــام ٢٠٠٥ ،على الرغم مــن بعض المراحل القصيرة لانتعاشــها؛ إلا أنها ســرعان ماكانت تنتكس وتعود إلى التوتر ، نتيجة ما تعدّه البحرين تصريحات ومواقف سياســية عراقية من أعلى المستويات تتدخل في الشؤون الداخلية لها، ولم تكن البحريــن ترغب بأية تدخلات خارجية في بلادها تزيد من تعقيدات المشهد الداخلي .

ومن جهة أخرى، شعرت البحرين ودول مجلس التعــاون بالتخوف من تصاعد التنافس الإقليمي في العراق وتزايــد النفوذ الإيراني فيه بعد عام ٢٠٠٣، وتطويــر البرنامج النــووي الإيراني، مــع التقــارب بيــن ادارة الرئيــس الأمريكــي بــاراك أوبامــا(٢٠٠٨-٢٠١٦) وإيــران فــي حســم الملف النووي، وتطلّــع ايران لأن تكون صاحبــة النفوذ الأكبر فــي المنطقة، وتركيزها على أهمية العراق في دائرة المصالح الإيرانية الإقليميــة،[١٠] وبعــد توقيــع الإتفــاق النــووي (٥+١) بين إيران والدول الغربية في حزيران عام ٢٠١٥ ، وكان الإتفاق نقطةً فارقةً بالنســبة للولايــات المتحــدة الأمريكيــة في إعادة رســم إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.[١١]

ورحّبــت البحرين ودول مجلــس التعاون بمبدأ التوصل للإتفاق،ودعم مســار العمل السياســي والدبلوماســي علــى أســاس الرغبة فــي تغيير السياســة الإيرانيــة الإقليميــة من خــلال قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على مراقبة ومنع إيران من تطوير وامتلاك السلاح النــووي، وطالبت إيــران كدولة جــارة تتطلع دول الخليــج إلى بناء أفضل العلاقات معها،[١٢] وتــزداد الأزمة فــي ظل التوتــر التاريخي بين البحريــن وإيران، مع مطالبة الأخيرة بالبحرين

بأنهـا جـزء منها، وهـذا يسـبب توتـراً قائماً بينهما ، وبالتالـي ينعكس على علاقات العراق بالبحريـن، والتي تسـعى الأخيرة إلى أن يكون للعراق سيادته واستقلاليته، والاحتفاظ بعلاقاته التاريخية مع محيطه العربي والخليجي .[١٣]

ثالثـاً: التحديات التي تواجه العلاقات العراقية ـ البحرينية

يبـدو أن العـراق والبحرين أدركا الحاجة إلى التعاون بينهما وتجاوز إشـكاليات الماضي في علاقاتهما لاسيما بعد عام ٢٠١٤، والرغبة في تطويرهـا لما فيه المصالح المشـتركة للبلدين ، في خضم أزمـات وتحديات شـهدتها المنطقة، ويمكن أن نقف عند أبرز التحديات التي واجهت العلاقات بين البلدين، وهي :

أحداث «الربيع العربي»:

ضمـن الإحتجاجـات الشـعبية التـي شـهدتها المنطقـة العربيـة بأسـم «الربيـع العربـي» عـام ٢٠١١، والتـي أدت إلـى إعـادة صياغة السياسـة الخليجية وشـبكة تحالفاتها الاقليمية، وكان الموقـف في البحرين مـع البعد الاقليمي المرتبـط بأمن واسـتقرار دول مجلس التعاون على أعتبار إن مايحدث فيها قد ينتقل لشـقيقاتها الأخرى أيضاً .[١٤]

وبقيـت الأزمـة فـي البحريـن والمواجهة بين الدولـة وقـوى المعارضة «الشـيعية» ، والتي تتبايـن مواقـف العـراق والبحريـن تجاهها. ففـي الوقت التـي تقـف دول مجلـس التعاون إلـى جانـب الدولة فـي البحريـن، وقفت قوى الإسلام السياسي»الشيعية» بالعراق إلى جانب المعارضة،وهذا سـبّب خلافات مسـتمرة بين البلديـن جـرّاء أحـداث البحريـن الداخلية بين حين إلى آخر، إلى جانـب بقاء الأزمة اليمنية، والحـرب بين السـعودية والتحالف العربي من جهـة والحوثيين في صنعاء مـن جهة أخرى، وتدخـل قوى عربية واقليميـة فيها ممّا زاد من تعقيداتها.

ويرى الكاتب البريطانـي ديفيد غريير، إنه في خريـف عام ٢٠١١ شـعر الكثيـرون إن العالم يقف أمام ثورة عالمية كل شـيء يحدث بسرعة لايمكن تصورها، تلـك التأثيرات التي وصلت إلى مختلف العواصم العربية مشـرقاً ومغرباً، ولـو بدرجـات متفاوتـة، ومنهـا دول مجلـس التعاون الخليجي[١٥]، إذ قرّرت قوى المعارضة البحرينية بمختلف اتجاهاتها السياسـية الخروج في مظاهرات في ١٤ شباط ٢٠١١ ، والتزمت في بدايتها بالسـلمية كحق ضمن حرية التعبير؛ لكـن تحولت الى مواجهات مـع الأمن ممّا دفع الحكومـة إلى إعـلان حالة الطـوارئ في ١٥ آذار ٢٠١١ لمدة ثلاثة أشـهر،وازدادت جموع المتظاهرين في الأسابيع الثلاث التالية في دوار اللؤلؤة ،والذين تقف خلفهم القوى السياسية، مع ارتفاع سـقف المطالب السياسية بحيث تحولت إلى أزمة مجتمعية دفع الحكومة الى الاسـتعانة (قـوات درع الجزيـرة) فـي ١٦ آذار ٢٠١١ وتحولت البحرين الى سـاحة للصراع الاقليمي ،[١٦] ووقفـت أحزاب سياسـية وقوى مجتمعية عراقية «شـيعية» إلـى جانـب المعارضة في مواجهتهـا مـع الحكومة، وهذا عدّتـه البحرين تدخـلاً سـافراً وغير مقبـول بالشـأن الداخلي للبلاد، ممّا أسـهم في توتر العلاقات، وكان من أبـرز التحديات التـي وقفت عائقـاً أمام تطور العلاقات بين البلدين.

ومـن التحديات أيضـاً، الأزمة السـورية التي

بدأت الإحتجاجات الشعبية ضد نظام الرئيس بشار الأسد(٢٠٠٠- حتى الآن)،والمطالبة بالإصلاحات السياسية والإقتصادية في عام ٢٠١١، وتحول العمل السلمي الأهلي إلى العنف والمواجهة وحرب أهلية حقيقية، مع تنامي دور القوى الإقليمية والدولية في إطالة أمد الأزمة، وبشأن رؤية العراق والبحرين تجاه الوضع في سوريا، كان العراق يرى أنّ يكون الحل سلمي بالحوار والتفاوض بين النظام والمعارضة، وإبعاد التدخلات الخارجية في الأزمة . في حين وقفت البحرين ودول مجلس التعاون إلى جانب قوى المعارضة المطالِبة بتغيير النظام السوري، ودعمتها سياسياً وإعلامياً ومادياَ،وهي من بين التحديات التي واجهت تلك العلاقات بين العراق والبحرين .[١٧]

الأزمة الخليجية :

جاء إندلاع الإحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١ ،وماتركته من إهتزازات في بنية عدد من الدول العربية، والتي ألقت بظلالها على دول مجلس التعاون ، وكان الخلاف بين الدول الرباعية(المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، والبحرين ومصر) من جهة، وقطر من جهة أخرى، فأقترنت هذه المواجهة بعدد من التحديات الداخلية والخارجية منها مستقبل مجلس التعاون ، وأستمرت هذه الأزمة قائمة إلى أن قرّرت في نيسان ٢٠١٤ سحب سفرائهم من الدوحة، فتقدمت الدول الرباعية بلائحة من ثلاثة عشر مطلباً في ٢٢ حزيران ٢٠١٧ لإعادة علاقاتها مع قطر.[١٨]

وكان أمام العراق خياريـن، الأول أن يتخذ موقفاً محدداً بين دعم المملكة العربية السعودية والبحرين ودولة الامارات التي أسّس معهم بعد عام ٢٠١٤ علاقات تعاون متنامية ، أم يقف مع قطر التي تحسنت علاقاته معها في السنوات الأخيرة، وبالتالي أعلن رسمياً عدم تدخله في هذه الأزمة، ودعى جميع الأطراف فيها إلى انهاء الحصار والجفاء والتوصل إلى الحل عن طريق الحوار،وكان تحدياً جدياً أمام العلاقات العراقية - البحرينية ، [١٩] ونأى بنفسه عن الأزمة الخليجية وقال رئيس الوزراء حيدر العبادي(٢٠١٤-٢٠١٨)، إن بلاده ضد الحصار على أية دولة «حتى وإن كانت لا تتفق معها» في إشارة إلى مقاطعة السعودية ودول أخرى لقطر،ودعا إلى أن «يتم وقف الدعم للإرهاب من أية جهة أو أي دولة كانت»، مشيرا إلى أن «العراق انتصر على الإرهاب وأصبح لدينا حصانة منه لكن بقية الدول لا تمتلك هذه الحصانة ولا نريد لها أن تعاني منه.

التنافس الإقليمي في العراق :

سمحت الخلافات العربية- العربية لقوى إقليمية ودولية، ومن أبرزها (تركيا وإيران) للتدخل في الشؤون العربية ، وتحقيق أهدافهما الإقليمية بسبب إتجاه الدول العربية إلى التحرك بصورة أحادية بدون التنسيق العربي- العربي وإقامة تحالفات مع قوى خارجية بالضد من المصالح العربية.[٢٠] وفي ضوء التحولات البنيوية التي شهدها النظام الاقليمي، فإن إيران تمكنت من تكوين تحالفات مع عدد من القوى السياسية والأحزاب العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، ممّا جعل لها مصالح ومكاسب إقليمية كلاعب فاعل في العراق . أما تركيا، فقد كان إهتمامها بأنّ يكون لها دور فاعل في النظام الإقليمي، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان (٢٠١٤- حتى الآن) إلى

السلطة، واعتماد توجهات إقليمية بإرث السلطنة العثمانيــة تجــاه الدول العربيــة، والتي كان لها التأثير المباشــر فــي التدخل بأزمــات المنطقة ،وبروز الدور التركي في التأثير على مجريات الأحــداث في العــراق، والذي تــرى فيه تركيا دولة جــوار جغرافــي وإرث تاريخي، وبينهما مصالح تجارية وإقتصادية وإستثمارية[٢١]

بينمــا تمثل العلاقات بيــن العراق ودول مجلس التعــاون ، أهميــةً متميــزةً، وتبلــورت بإتجاه النمو منذ عام ٢٠١٤ في التعاون المشــترك في مواجهة الإرهاب، وتطور العلاقات الدبلوماسية والتجارية والإقتصادية والثقافية بين الطرفين، ومحاولة إقامــة التوازن العربي في العراق من خــلال خلق بيئــة للتعاون العراقــي- الخليجي، وتقديــم الدعــم الأمريكي لجميع خطــوات هذا التقارب في عهد حكومة الدكتور حيدر العبادي، ومحاولــة الولايــات المتحدة الأمريكيــة الدفع بالعــراق بعيداً عــن النفوذ الإيرانــي ومحوره المؤثر فــي المنطقة، وأنّ يكــون ضمن محور «الإعتــدال العربــي» الذي تقــوده دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن. [٢٢]

وكان التحــدي الأســاس فــي بنــاء العلاقــات العراقيــة- البحرينية هو العمل على إســتمرار تطور العلاقات بينهما، فضلاً عن التفاهم بشأن عدم التدخل بالشــؤون الداخليــة من قبل كل بلد تجاه الآخــر، والذي يحافظ علــى أواصر الثقة ويسهم في التحسن بالعلاقات بينهما .

رابعــا: العلاقــات العراقية-البحرينية بين المد والجزر

حكومة الدكتور حيدر العبادي:

برزت تحديات جديدة واجهت العراق والمنطقة بعــد إحتــلال تنظيــم داعــش الإرهابــي مدينة الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ ومدن عراقية أخرى،وسارعت دول مجلس التعاون إلى طلب إجراء تنســيق أمني بيــن دول المجلس لغرض تحصينها من الداخل ضــد احتمال تهديد تنظيم داعــش لدول المنطقــة ،وتبعها فــي أيلول من العام نفســه، تشــكيل حكومة برئاســة الدكتور حيدر العبــادي ، كانت من أبرز التحديات التي واجهتهــا تطبيــع العلاقات مع الــدول العربية، وأعادة رســم السياســة الخارجية[٢٣]. وبرزت تحديــات جديدة واجهت العــراق والمنطقة ، إذ ســارعت دول مجلس التعاون إلى طلب إجراء تنســيق أمني فيمــا بينها لغــرض تحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد تنظيم داعش لدول المنطقة، وأعربت عن قلق الدول إزاء تطورات الأحداث في العــراق، وأكّدت ضرورة الحفاظ على سيادة واســتقلال العراق، ورفض التدخل الخارجي في شــؤونه الداخلية، وإنّ الحرب في العراق لايمكن التكهن بانعكاساتها على العراق والمنطقة، وضرورة تركيز الجهود على ضمان أمن العراق وســلامته الإقليمية وتحقيق الوحدة الوطنية والمســاواة بين مكوناته، والحفاظ على وحدة العراق الإقليمية.[٢٤]

وأدركــت دول مجلــس التعــاون ، ضــرورة تغييــر مواقفهــا من العــراق في هــذه المرحلة ،والتدخل الأمريكي وتشــكيل التحالف الدولي، والضغــط على دول الخليج للمشــاركة في هذا التحالــف ودعم العراق أمنياً ولوجســتياً ،وكان هنــاك إعتقاد لــدى صانع القــرار الخليجي بأن الشــروع في التقــارب العراقــي- الخليجي من المحتمل أن يساعد في تعزيز التحالف الإقليمي بينهما،وبرزت مؤشرات لرؤية مجلس التعاون تهدف إلى إحداث توازن في العلاقات الإقليمية

ما بين العراق وإيران من جهة، والعراق ودول مجلس التعاون من جهة أخرى، في ضوء القبول الخليجي القائم على قناعة واقعية بالوضع العراقي الجديد، واستثمار فرص التعاون التي يوفرها ذلك التقارب مع العراق .[٢٥]

وفي خطوة من أجل تطوير العلاقات بين العراق والبحرين،عقد (مجلس الأعمال المشترك البحريني- العراقي) إجتماعه الأول ، في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٥، وتم التوقيع على ملحق مجلس الأعمال المشترك بحضور السفير لدى مملكة البحرين، أحمد نايف الدليمي، وكان هدف التوقيع تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية البحرينية العراقية، وإزالة جميع العوائق والعقبات التي تعترض النهوض بحجم التبادلات التجارية بين البلدين ،وخلق شراكة اقتصادية مثمرة بين البلدين، وبحث إعادة تأسيس شركة بحرينية- عراقية قابضة برأسمال ٥ ملايين دولار أمريكي ، ودراسة إمكانية إنشاء صفحة إلكترونية مشتركة ، والتأكيد على ضرورة تبادل الزيارات بين الوفود التجارية والاستثمارية البحرينية العراقية، وتسهيل الحصول على تأشيرة لأصحاب الأعمال من العراق والعكس، واقتراح إقامة معرض ومنتدى صنع في البحرين وصنع في العراق بشكل سنوي في كل جانب، وبحث التعاون في عدد من القطاعات المهمة كالصحة والعقار والصناعة والزراعة والبنوك والمصارف وغيرها من القطاعات،وأكّد رغبة العراق في تنمية وتفعيل العلاقات الاقتصادية مع البحرين، مشيداً بما تتميز به المملكة من تسهيلات جاذبة للمستثمرين،وإلى ضرورة تكثيف الزيارات بين الوفود التجارية والاستثمارية بين البحرين والعراق للمساهمة في الارتقاء بحجم التبادلات التجارية.[٢٦]

ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين حتى نهاية العام ٢٠١٧ إلى نحو ٣٤ مليون دولار أمريكي، وذلك حسب مؤشرات التجارة الخارجية لدى الجهاز المركزي للمعلومات البحريني وتتضمن صادرات نفطية مكررة أو صادرات غير نفطية.[٢٧] ينظر الجدول رقم (١) أدناه.

الجدول رقم (٢)

حجم التبادل التجاري بين العراق والبحرين (٢٠٠٢-٢٠١٧) بالمليون دولار

٢٠٠٢	٢٠٠٩	٢٠١٧
١٠	٢٢,٢	٣٤

المصدر: جريدة الايام، العدد ٩٧٢٧، ٢٠١٥/١١/٢٦

وبحث الدكتور حيدر العبادي في آب ٢٠١٧، مع وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة «مواجهة الإرهاب والإستقطاب الطائفي»،.وقدّم الوزير بإسم حكومة وشعب البحرين، التهنئة بتحرير الموصل والانتصارات المتحققة على عصابات داعش الارهابية، وأعلن ووقوف البحرين مع العراق في حربه ضد الارهاب، مؤكدا الرغبة بتوسيع العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين. ومن جهته أكد الدكتور حيدر العبادي: "أهمية التكامل الإقليمي وتعزيز مصالح شعوب المنطقة وللوقوف بوجه الاستقطاب الطائفي الذي يخدم الإرهاب".

وقفت الحكومة العراقيــة بعد عام ٢٠١٤ ، في موقف حرج في علاقاتهــا مع البحرين، إذ هي تدعم التوجهات البحرينية وتحترم خصوصيتها، وبأنه شان داخلي سيادي لايحق لها التدخل فيه، مــع رغبتها الكبيرة في تطويــر التعاون الثنائي معها في المجالات كافة؛ ولكنها من جهة أخرى، تشــعر بالحــرج مــن مواقف بعــض الأحزاب السياســية ،أوالقوى ''الشــيعية'' التــي تقف إلى جانــب قــوى المعارضة ''الشــيعية'' البحرينية على صعيــد التصريحات، أو الدعم السياســي والاعلامــي، والتي تعكر صفــو العلاقات بين البلدين، وتظل هذه الاشكالية قائمة حتى اليوم . وبعد مجــيء حكومة الدكتور عادل عبدالمهدي إثر الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨، شــهدت علاقات العــراق مع البحرين توتــراً ملحوظاً، إذ بــدأت فــي نيســان ٢٠١٩ أزمة دبلوماســية بينهمــا ، نتيجــة تصريحــات سياســية متبادلة تصاعــدت حدتها حتــى وصلت إلى اســتدعاء القائم بالأعمال العراقي في البحرين من وزارة الخارجية البحرينيــة لتوجيه غضب وامتعاض من تلك التصريحات،وردّت الخارجية العراقية في ٢٨ نيسان ٢٠١٩ على تصريحات بحرينية رسمية، بأن ذلك خارج الأعراف الدبلوماسية، وسـلّمت ''مذكــرة احتجاج'' للســفير البحريني لدى بغداد.[٢٨]

وتبعتها قيام مئات من المتظاهرين في حزيران ٢٠١٩ باقتحام مبنى ســفارة مملكة البحرين في حي المنصور وســط بغداد، وحطموا محتوياته وأنزلــوا العلم البحرينــي، ورفعــوا مكانه علم فلســطين، احتجاجــاً علــى اســتضافة البحرين ورشــة عمل تتعلق بالجانــب الاقتصادي لخطة أمريكيــة مرتقبــة لتســوية الصــراع العربــي الإســرائيلي،وقالت الخارجيــة البحرينيــة فــي بيان رســمي إنهــا: «تدين الهجوم على ســفارة مملكــة البحريــن لــدى جمهورية العــراق من جانــب متظاهريــن، والــذي أدى إلــى تخريب في مبنى الســفارة»،وعبّرت الحكومة العراقية عن «أســفها الشــديد» بـــ «تجــاوز» عدد من المتظاهرين على مبنى سفارة البحرين، ووصل وزير الداخلية العراقي الى الســفارة البحرينية، وأثنى ملك البحرين الشــيخ حمد بن عيســى آل خليفــة في إتصال مع الرئيــس الدكتور برهم صالح(٢٠١٨- حتى الآن) موقف بلاده، ليعود بعد ذلك الســفير البحريني إلــى بغداد من جديد بعد اسبوعين من استدعائه.[٢٩]

التطبيع الاسرائيلي - البحريني:

ظهرت مســتجدات فــي الســاحة البحرينية في ظل تحــركات للتطبيع مع إســرائيل، منها قيام وفود أمريكيــة يهودية تجارية بزيــارة المنامة في حزيران ٢٠١٩، وتمكن الإســرائيليون من حضــور نــدوة اقتصادية في البحريــن برعاية الولايات المتحــدة الأمريكية كجزء من خطتها «للســلام» في الشرق الأوسط، وأدّى مسؤولين وصحفيين إسرائيليين الصلاة في كنيس المنامة والــذي تم تجديده ، ولذلك كانت خطوة البحرين الدبلوماســية مع إســرائيل متوقعة ،[٣٠] ثم وقّع رئيس الــوزراء الإســرائيلي بنيامين نتنياهو في البيــت الأبيض اتفاقيــن تاريخيين مع دولة الإمــارات والبحريــن، تحــت رعايــة الرئيس الأميركــي دونالــد ترامــب(٢٠١٦-٢٠٢٠)، والــذي كان حريصاً على تقديم نفســه على أنه «صانع سلام» قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية .[٣١]

وكان موقــف العــراق الرســمي غيــر واضح مــن إعلان دولة الإمــارات والبحرين، التطبيع

مــع الإحتلال الإســرائيلي ،ولم يصدر تصريح رسمي سوى ما أدلى به رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لصحيفة "واشــنطن بوست" في ٢٢ آب ٢٠٢٠، في معرض إجابته عن رأيه بتطبيع دولة الإمارات مع إســرائيل، إذ قال: إنه "قرار إماراتي، ولا ينبغي لنا التدخل".[٣٢]

ويبدو أن الحكومة العراقية لاتريد أن تضع نفسها في خصومة مع البحرين، أو دولة الامارات في خطوتهما للتطبيع مع اســرائيل،وعدّ ذلك شــأناً داخلياً، لاســيما أنها تسعى إلى تطوير علاقاتها مــع البحريــن ودول الخليج في هــذه المرحلة، ولعــب دور إقليمــي تحــت عنــوان الشــراكة والتعاون يتخطى الفضــاء الخليجي إلى النظام الإقليمــي أيضــاً، وبالتالــي فإن صانــع القرار العراقي بحاجة إلى نســج علاقــات تكاملية مع دول الخليج كافة يتخطى بها المراحل الماضية والتجارب المريرة منذ عام ١٩٩٠.

مجيء حكومة مصطفى الكاظمي :

عندما تســلم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الحكومــة فــي العــراق فــي عــام ٢٠٢٠ ، بدأ التحســن في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعــاون في عهده ، وتبلورت سياســة خارجية وفق الإستراتيجية الآتية [٣٣] :

النمــو في التعاون الاقليمي المشــترك لمواجهة الإرهاب.

تطور العلاقات العراقية- الخليجية السياســية، والدبلوماسية، والإقتصادية، والأمنية، والثقافية بين الجانبين.

محاولــة إقامة التوازن العربــي في العراق من خــلال خلق بيئــة للتعاون العراقــي- الخليجي، على أســاس إنّ العراق بحاجة إلى الإســتمرار فــي بناء علاقاتــه مع دول الخليج لكي يســتعيد دوره العربي.

مع الدعم الأمريكي لخطوات التقارب العراقي- الخليجــي فــي عهــد ترامــب، ثــم الرئيس جو بايــدن(٢٠٢٠- حتــى الآن)، ومحاولــة الدفــع بالعــراق بعيداً عــن النفوذ الإيرانــي ومحوره المؤثر في المنطقة.

وشــهدت علاقات العراق مع البحرين، تطوراً ملحوظــاً خــلال هــذه المرحلة،وأكّــد وزيــر الخارجية فؤاد حســين أن العراق ينتهج سياسة التوازن في علاقاته ولاســيّما مع دول الجوار، ومواقفــه إزاء قضايا الإقليم والمنطقة، مُشــدّداً على أنّ الحكومة العراقية تتطلّع إلى بناء أفضل العلاقات الإســتراتيجيّة مع دول الخليج،وفي ٤ كانون الأول ٢٠٢٠، التقى مع نظيره البحرينيّ عبــد اللطيف الزيّاني، وأكّــد أهمّية تدعيم أوجه العلاقــات الثنائية عبر تنويع أطر التشــاور بما يسهم في تحقيق تطلّعات البلدين، ودعا إلى أهمّية عقد اجتماعات اللجنة المُشتَرَكة، وتفعيل مُذكّرة التفاهم في المُشــاورات السياسيّة. من جهته أكّد وزيــر الخارجيّــة عبد اللطيــف الزياني اهتمام المملكة، وتأكيد الملك على تعزيز العلاقات مع العراق، واهتمام بلاده باستقرار الوضع الأمنيّ فــي العــراق لما له مــن انعــكاس إيجابي على الاســتقرار بالمنطقة، وقــال أن: «أمن العراق أمننا، وتهمنا وحدته وازدهاره»[٣٤]

وبعــد الاعتــداء الــذي تعــرض لــه مصطفى الكاظمــي، بطائــرات مســيرة علــى منزله في المنطقة الخضراء في تشرين الثاني ٢٠٢١،أكّد ولي عهد البحرين الشــيخ ســلمان بــن حمد آل خليفة، في اتصال معه ، وقوف المملكة مع أمن

العراق واستقراره، «وأستنكر فيه الإعتداء ... وقوف البحرين مع أمن العراق واستقراره»[٣٥]

وقد عمل مصطفى الكاظمي على إعادة بناء علاقات العراق مع دول الخليج، وتجاوز أزمات ماقبل عام ٢٠٠٣ ومابعدها ،ونجح في ان تؤدي الدبلوماسية العراقية دوراً مهماً في احتواء الأزمات الإقليمية، والصراع الأمريكي - الإيراني على الأراضي العراقية، وإبعاد بلاده عن أن تكون مسرحاً لهذا الصراع، والذي تحول إلى المواجهة العسكرية في مياه الخليج في بعض الأحيان أيضاً.

ومن جهة أخرى، استمرت (الأزمة الخليجية) ثلاث سنوات ونصف بدون حلول على الرغم من الضغوط الأمريكية والوساطات الكويتية والعمانية، إلى أنّ تم توصل الأطراف المعنية للتقارب مع نهاية حكم الرئيس ترامب، لمصالحة مع قطر في (قمة العلا(، وهي قمة مجلس التعاون الخليجي (الدورة٤١) التي عقدت في (مدينة العلا) شمال غرب المملكة في ٥ كانون الثاني٢٠٢١، وحضرتها البحرين أيضاً ، وأنهت القمة حصاراً برياً وجوياً وبحرياً على قطر،وازالة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة في دول الخليج، وأعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، نايف الحجرف توقيع قادة دول مجلس التعاون الخليجي البيان الختامي للقمة لإعادة العلاقات بين دول المجلس، وانهاء المقاطعة والحصار المفروضة على قطر.[٣٦]

الخاتمة

استمر التحسن في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون في عهد مصطفى الكاظمي، وتبلورت بإتجاه النمو في التعاون المشترك لمواجهة الإرهاب، وتطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والتجارية والاستثمارية والأمنية والثقافية بين الجانبين، ومحاولة إقامة التوازن العربي في العراق من خلال خلق بيئة للتعاون العراقي- الخليجي، على أساس إنّ العراق بحاجة إلى الإستمرار في بناء علاقاته مع دول المجلس لكي يستعيد دوره العربي، مع الدعم الأمريكي والأوربي لخطوات التقارب العراقي- الخليجي ،وفي أنّ يكون العراق ضمن محور «الإعتدال العربي» إلى جانب دول مجلس التعاون ومصر والأردن.[٣٧]

فالعراق يسعى إلى تهدئة المنطقة بعيداً عن التوترات، لأنه بالتأكيد سينعكس سلبياً على الوضع الداخلي فيه ، ويجد في التنسيق والوساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران والإجتماعات بينهما على أراضيه في الأشهر الأخيرة، بأنه يصب في هذا الهدف بالنسبة اليه، في أنّ يكون العراق بلداً مستقراً وذو سيادة، وأداة تعاون وتفاهم بين مختلف الأطراف والقوى الاقليمية، لاسيما دول مجلس التعاون وإيران، وبالتالي سيسمح الوضع الجديد بعد المصالحة الخليجية بالنسبة للعراق في التحرك بحرّية لتوثيق علاقاته مع جميع دول مجلس التعاون.

وبعد التجارب الصعبة التي مرّ بها العراق عبر السنوات العقود الأربعة الأخيرة، فإنّ صانع القرار العراقي بات يدرك جيداً أهمية انجاز المصالحة الخليجية، وإنّ خلق بيئة السلام في العلاقات بين دول مجلس التعاون هي لمصلحة الأطراف كافةً، والتي يجب

أنّ تتوحد في إبعاد المنطقة عن الصراعات المسلحة والجماعات المتطرفة التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي سيخلق بيئة الاقتصاد والبناء التي يحتاجها العراق من مخرجات هذه المصالحة، لأنه يسعى إلى الدخول في مجالات إعادة الإعمار في الاسكان والخدمات العامة، والبنية التحتية، والتعليم والتكنولوجيا،والاستثمار، والصناعة الوطنية .

ويبدو ان الحكومة العراقية تسعى الى تطوير علاقاتها مع البحرين ودول الخليج في هذه المرحلة، ولعب دور اقليمي تحت عنوان الشراكة والتعاون يتخطى الفضاء الخليجي الى النظام الاقليمي ايضا، وبالتالي فان صانع القرار العراقي بحاجة الى نسج علاقات تكاملية مع دول الخليج كافة يتخطى بها المراحل الماضية والتجارب المريرة منذ عام ١٩٩٠ ،وإن دول الخليج والبحرين بحاجة إلى تعاون إقليمي وخاصة مع العراق، وفتح أبواب الحوار معه وصولاً إلى تحقيق الأمن باندماج العراق في المنظومة الأمنية الخليجية، واحتوائه كبلد عربي فاعل ومؤثر في المنطقة، وإنّ هناك علاقات تاريخية وعوامل مشتركة تربط العراق مع البحرين،وأهمية العوامل الاستراتيجية في ترصين وتطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين .

ثم إن هناك معادلة إستراتيجية تقوم على العبرة والدروس المستفادة من العلاقات المتدهورة التي شهدتها العلاقات العراقية- الخليجية بعد عام ١٩٩٠، والتي كانت تشير إلى أن أمن العراق واستقراره يقترن بعلاقاته الجيدة مع دول مجلس التعاون ، وابتعادها عن الخوف والشك والريبة بنوايا العراق تجاه جيرانه، بحكم مقومات يمتلكها العراق من ثروات طبيعية، وقدرات بشرية، وموقع إستراتيجي، وإرث تاريخي وحضاري، تلك التي تشكل ربما هواجس عدم اليقين من قبل دول مجلس التعاون، ولابد من صانع القرار العراقي تبديد تلك الهواجس وخلق بيئة آمنة ومستقرة في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون ومنها البحرين، وفيها تتحقق مصلحة وطنية عليا للعراق في حاضره ومستقبله ، فالواقع السياسي يقول أنك لايمكن أن تعيش بأمن وأمان ومن حولك جيران أنت في حالة خصام دائم معهم، فأنت لاتستطيع عن تغير حتمية الجغرافيا وخريطة الواقع .

وهناك حقيقة تاريخية تجاهلها نظام صدام حسين، فلم يحسّن علاقاته مع دول مجلس التعاون، ونظر اليها نظرةً « دونيةً» في التعامل معها، بأنها عرب القبيلة والصحراء، ولم يدرك أنها تعدّ بالوصف الجيوبوليتيكي بحكم «الدول الصغيرة» ومنها البحرين (عدا المملكة العربية السعودية)، وهي أيضاً مع الشقيقات الأخرى لا يمكن لها أن تحقق أمنها القومي دون التحالف مع القوى العظمى أكانت بريطانيا، ثم بعد الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي على صنّاع القرار في العراق اليوم وغداً إدراك هذه الحقيقة، وتفهم مدى العلاقات التحالفية والإستراتيجية الأمريكية – الخليجية، وأن لايحمّلوا دول مجلس التعاون، بأن يتخذوا مواقف أو قرارات، أكبر من قدراتهم وامكانياتهم . ومن جانب آخر، لابد أن يدرك صانع القرار بأنه كما تنظر القيادات السياسية الخليجية لعلاقاتها «الوجودية» مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى بأهمية قصوى، فإن تلك الدول والقوى تنظر

هــي الأخــرى بــذات العين مــن الاهتمــام بل ربمــا أكثر في علاقاتها الاســتراتيجية مع دول مجلس التعــاون، ارتبطت بارهاصات تاريخية وعلاقات سياسية ومصالح اقتصادية ومصادر الطاقــة الاســتراتيجية والتعامــلات التجاريــة والفرص الاستثمارية المتبادلة.

الهوامش

١- مفيــد الزيــدي، الخليــج العربــي دراســات فــي التحــولات الداخليــة والعلاقــات الخارجية،ط١،ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافــد الثقافيــة- ناشــرون،٢٠١٩، ص٤١؛ ايضــاً: محمــد الرميحــي، البحرين مشــكلات التغيير السياســي والاجتماعــي، ط١، دار ابن خلــدون، بيــروت،١٩٧٦،ص١-٢٨؛ أيضــاً ينظر: مفيد الزيدي، مفيد الزيدي، دولة البحرين مــن الامارة الى الملكية الدســتورية، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمّان،٢٠٠٥.

٢- علــي محمــد فخــرو،» مســتقبل مطالــب الإصــلاح والتغييــر فــي البحريــن»، نـــدوة «مســتقبل التغيير في الوطــن العربي»،٩-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ، مركز دراسات الوحــدة العربية،بيروت ،٢٠١٥ ؛ ينظر : مفيد الزيــدي، التيارات الفكرية فــي الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١،ط٢، مركــز دراســات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٢٠.

٣- علي محمد فخرو،» المصدر السابق.

٤- أنــدرو بريســتون، مقدمــة مختصــرة فــي العلاقــات الدوليــة الأمريكيــة، ترجمــة أحمد طارق البوهــي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،٢٠٢١، ص١٧٢.

٥- محمد الســعيد إدريس،»الحــرب الأمريكية على العراق:مجلس التعــاون الخليجي،العراق خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل»،مجلة السياسية الدولية،العدد١٥٢،المجلد٣٨،نيسان/ ابريل٢٠٠٣،الموقــع الالكترونــي:http// www.siyassa.org.eg,steven wright,the united states and Persian Gulf security, the Foundation of the war on the war on terror,purham .٢٠٠٧,middle East monographs,UK

٦- محمد الســعيد إدريس،"الحــرب الأمريكية على العراق:مجلس التعــاون الخليجي،العراق خبرة الماضي وســيناريوهات المستقبل"،مجلة السياسية الدولية،العدد١٥٢،المجلد٣٨،نيسان/ ابريل٢٠٠٣،الموقــع الالكترونــي:http// www.siyassa.org.eg,steven wright,the united states and Persian Gulf security, the Foundation of the war on the war on terror,purham .٢٠٠٧,middle East monographs,UK

٧- محمد السعيد إدريس،المرجع السابق.

٨- محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عــام ٢٠٠٣، الطبعة الأولــى،(بغداد:بيت الحكمة، ٢٠١٨)،ص٨٥.

٩- «البحرين تعين أول ســفير لدى العراق منذ عام ٢٠٠٣»،

١٠- ســبتمبر ٢٠٠٨ ، تاريــخ الدخول للموقع ٢٠٢١/١١/١٨،

/https://www.radiosawa.com

الملخص

كان الغـزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ هو الإطار الذي حدّد مستقبل العلاقات العراقية- الخليجية ؛ إذ واجه العراق العديد من التحديات الداخليـة، فضلاً عن العلاقـات الخارجية التي سـعى لتحسـينها، ولاسـيما مـع البحريـن في ضوء مواجهته للإرهاب وحالة عدم الاستقرار الداخلي.

مـن هنا يهدف هـذا البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقـات العراقيـة- البحرينية ما بعد ٢٠٠٣ إثر مشـكلات عدة مـرّت بها العلاقات منذ سـقوط نظام صدام حسـين عـام ٢٠٠٣ ، وربما قبلهـا حيث الغزو العراقـي للكويت في عـام ١٩٩٠ ،مع التركيز علـى التطورات بعد عام ٢٠١٤ ، ومحاولة التوصل الى استنتاجات ورؤية مستقبلية لتطور هذه العلاقات .

لابـد قبـل الحديث عـن العلاقـات العراقية -البحرينيـة مـن محاولة فهم طبيعة الاشـكالية فـي الحالـة البحرينية،التـي اسـتمرت خـلال العقـود السـابقة، ولازالت مسـتمرة بشـكل أو بآخر، بهدف معرفة المواقف العراقية الرسمية والشعبية من العلاقات مع البحرين.

ويبـدو بوضـوح حالـة التوتر بيـن العراق والبحرين بعد عام ٢٠٠٥ بشكل خاص في ظل حكومتيّ رئيس الوزراء نوري المالكي (٢٠٦-٢٠١٠،٢٠١٠-٢٠١٤)، ورغم بعض المراحل القصيرة لانتعاشـها؛ إلا أنها سـرعان ماكانت تنتكس وتعود من جديد إلى التوتر في العلاقات بين البلدين، نتيجة ما تعدّه البحرين تصريحات ومواقف سياسـية عراقية من أعلى المستويات تتدخل في الشـؤون الداخلية لها، لم يكن صانع القرار البحرينـي يرغب بأية تدخلات خارجية في بـلاده تزيد من تعقيدات المشـهد الداخلي . ويبـدو أن العراق والبحريـن أدركا الحاجة إلى التعاون بينهما وتجاوز إشـكاليات الماضي في علاقاتهما لاسيما بعد عام ٢٠١٤، والرغبة في تطويرها لما فيه المصلحة المشتركة للبلدين في المسـتقبل، في خضم أزمات وتحديات شهدتها المنطقة ولازالت في هذه المرحلة.

فالتحدي الأسـاس هو في بناء العلاقات بين العراق والبحرين حتى يضمنا إسـتمرار تطور العلاقات السياسـية والدبلوماسية بينهما، فضلاً عن إسـتمرار التفاهم الأمني بشأن عدم التدخل بالشـؤون الداخلية من قبـل كل بلد تجاه الآخر، والـذي يحافـظ علـى أواصر الثقة ويسـهم في تعزيز التحسن في العلاقات بينهما وإستمرارها.

في الحالة البحرينية تقف الحكومات العراقية بعد عام ٢٠١٤ فـي موقف حرجاً في علاقاتها مع مملكـة البحريـن، إذ هي تدعـم التوجهات البحرينيـة وتحتـرم خصوصيتها، وبأنه شـان داخلي سيادي لايحق لها التدخل فيه، مع رغبتها الكبيـرة في تطويـر التعاون الثنائـي معها في المجالات كافة؛ ولكنهـا من جهة أخرى تحرج من مواقف بعض الأحزاب السياسـية ،أوالقوى «الشيعية» التي تقف إلى جانب قوى المعارضة «الشيعية» البحرينية على صعيد التصريحات، أو الدعم السياسي والاعلامي والمعنوي، والتي بالتالـي تؤدي الـى تعكير صفـو العلاقات بين البلديـن، وظل هذه الاشـكالية قائمة حتى اليوم فـي بنية العلاقات، وربما تؤخر بشـكل أو آخر من تطور ونمو هذه العلاقات في المستقبل.

Abstract

Iraqi -Bahraini Relations After *

٢٠٠٣

Dr. Mufeed Al-Zaidi

٢٠٠٣ The US invasion of Iraq in was the framework that determined the future of Iraqi-Gulf relations; Iraq faced many internal challenges, in addition to the external relations that it sought to improve, especially with Bahrain in light of its confrontation with terrorism and the state of internal instability.

This research aims to identify the nature of the Iraqi-Bahraini after several ,٢٠٠٣ relations after problems experienced by the relations since the fall of Saddam and ٢٠٠٣ Hussein›s regime in perhaps even before it since the ,١٩٩٠ Iraqi invasion of Kuwait in with a focus on developments after in the political, diplomatic ٢٠١٤ and economic fields And trying to reach conclusions and a future vision for the development of these relations for the benefit of the two countries.

The problem posed by the research lies in a main question about the reality and dimensions of the relations between Iraq and Bahrain and their future. Sub- ٢٠٠٣ after ٢٠٠٣ questions emerge from it:

١- What is the reality of Iraqi-Bahraini relations after ٢٠٠٣?

٢- What is the Iranian influence on relations between Iraq and the Gulf Cooperation Council countries, and Iraq and Bahrain in particular?

٣- What is the nature of development in Iraqi-Bahraini relations after ,٢٠١٤ and what is their future.

The importance of the research lies in trying to know the future of relations between Iraq and Bahrain as a result of the Iraqi ,٢٠٠٣ after decision-maker's awareness of the importance of his relations with the Gulf ocean in light of the challenges that Iraq faced. Today, relations are witnessing it for the first time since ٢٠٠٣.